50 عاماً
شراكة فازدهار

ورقة عمل

تقييم الفجوة بين الجنسين:
منح القروض وملكية العقارات في الأردن

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/WP.9

ورقة عمل

تقييم الفجوة بين الجنسين: منح القروض وملكية العقارات في الأردن

أُعِدّت ورقة العمل هذه بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، وشارك في إعدادها المستشارة الإقليمية، السيدة منال منشي، وخضعت لمراجعةٍ مستفيضةٍ أجرتها السيدة روتشيكا تشودري، مسؤولة الشؤون الاقتصادية لنوع الجنس، بإشراف السيدة ندى دروزي، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين، والسيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

لمحة عامة

يساهم تعزيز عمل المرأة وريادة الأعمال للنساء في تحقيق مكتسبات اقتصادية متعددة المستويات. وبهدف تحليل العلاقة بين ملكية العقارات وريادة الأعمال للنساء في المنطقة العربية، أجرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مسحاً باستبيان ذي هيكليَّة محدّدة بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن[1]. فردّت سبعة مصارف على المسح، وقَدَّمت بياناتٍ عن الفترة 2010-2020 تتعلَّق بقروض إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة قدرها 8,258 قرضاً. وتناول المسح منح القروض، وخصائص الأعمال التجارية، ومعلومات حول القطاع، والخصائص الديمغرافية. وقد جاء معدَّل الردّ على المسح منخفضاً والبيانات غير كافية وغير واضحة في بعض الأجزاء، إلا أنّ تحليل النتائج ظلّ ممكناً، وإن بوجود محدِّدات، كمؤشرٍ على الاتّجاهات في منح القروض في الأردن.

توفِّر البيانات معلومات حول ملكية العقارات والإقراض وريادة الأعمال للنساء في الأردن. وتشير النتائج إلى فجوة بين الجنسين في الحصول على التمويل النظامي. ومن الممكن أن يكون لانخفاض معدلات ملكية العقارات دور في تراجع مخصصات القروض للشركات التي تملكها نساء، ما يؤثر سلباً على ريادة الأعمال للنساء وتمكينهنَّ اقتصادياً. واستناداً إلى النتائج، تقدِّم هذه الورقة توصياتٍ حول السياسات العامة الهادفة إلى تعزيز إمكانات المرأة في الميدان الاقتصادي.

8,258 قرضاً

قُدّمت إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة عن الفترة 2010-2020

الملكية والتمكين

لا تزال حالة عدم المساواة بين الجنسين تحِدُّ من إعمال المرأة لحقوقها وإمكاناتها الكاملة، في جميع أنحاء المنطقة العربية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في العقود الأخيرة، لا تزال حظوظ المرأة أقل من حظوظ الرجل من حيث الدخل، وكذلك فرص الحصول على الموارد، والحضور في مواقع القيادة الاقتصادية. ويتجلى هذا الواقع في ملكية المرأة للعقارات وتمكينها في الاقتصاد.

ملكية العقارات

تعاني نحو 25 مليون امرأة من اللواتي يعشن في المناطق الحضرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من عدم المساواة في حقوق الملكية في الدساتير والقوانين[2]. وفي حال حصول المرأة على حقوق السكن والأرض والملكية، يُرجَّح أن تتمتع بمجموعة من حقوق الإنسان المترابطة، بما فيها الحق في السكن اللائق ومستويات المعيشة والصحة والعمل الملائمة[3]. وتدعم المبادئ الإسلامية، وهي مصدر الفقه القانوني في معظم البلدان العربية، حقوق ملكية الأراضي للنساء والأطفال والأقليات وغيرهم من الفئات التي يُحتمل أن تكون مهمَّشة[4]. ففي الأردن ومصر والمغرب مثلاً تُكرِّس قوانين الدولة حقوق المرأة في الملكية، ولكنّ هذه الملكية ليست محدودة فحسب، بل غير مستقرّة.

وتبقى ملكية المرأة للعقارات والأراضي قليلة قياساً بملكية الرجل[5]، وذلك لأسباب تتعلق بالمجتمع. ففي ثقافات عديدة في المنطقة، تواجه المرأة ضغوطاً اجتماعية لتتخلى عن حقوقها لصالح الورثة الذكور، وتُكلَّف أحد أقاربها الذكور بإدارة ميراثها. وتبذل دول عديدة في المنطقة، بما فيها الأردن ودولة فلسطين ومصر، جهوداً بهدف تذليل العقبات التي تحول دون إنفاذ القانون وتسجيل العقارات، وتعميم مبادئ حماية حقوق المرأة في الميراث والأرض في الجهاز المؤسسي[6].

وتشير البيانات الواردة من الأردن إلى أن ربع النساء فقط اللواتي يحق لهن وراثة العقارات يحصلن عليها بالكامل[7]. وقد أظهر مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2017-2018 أنَّ 11 في المائة من المتزوجات يملِكن منزلاً خاصاً بهنَّ أو بالاشتراك مع شخص آخر أو كليهما، في حين أنّ 8 في المائة يملِكن أرضاً خاصة بهنّ أو بالاشتراك مع شخص آخر[8]. أمّا حقوق المرأة في الميراث التي ينصّ عليها الدستور والشريعة الإسلامية، فلا تزال عرضة لضغوط اجتماعية لصالح الورثة الذكور[9].

ويمكن أن تشكِّل حقوق الأرض والملكية محفزاً اقتصادياً قويّاً للمرأة[10]. ويتطلب تصحيح وضع حقوق المرأة وتحسينها وحمايتها إصلاح الدستور والسياسات والقوانين بطريقة تراعي منظور الجنسين، ومن ثمّ تعديل القوانين والإجراءات التي تنطوي على تمييز وتعوق حيازة المرأة للأراضي، وتعزيز مواءمة السياسات والقوانين الوطنية مع الأطر الدولية المعنيّة بحقوق الإنسان التي تحمي حقوق المرأة في الأرض والملكية.

تمكين المرأة اقتصادياً

تشكّل النساء في الأردن 49.3 في المائة من مجموع السكان، ويصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى 99.11 في المائة في صفوف الشابات من الفئة العمرية 15 و24 عاماً، ومع ذلك لا يزال حضورهن ضعيفاً في الاقتصاد النظامي[11]. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأردن من أجل تمكين المرأة اقتصادياً تبقى مشاركتها في القوى العاملة متدنِّية، إذ تبلغ 14 في المائة مقابل 54 في المائة للرجال[12]. وهذا يضع الأردن في المرتبة 149 على لائحة من 153 بلداً في العالم على صعيد مشاركة المرأة في القوى العاملة، أيّ أدنى بكثير من المتوسط في الشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط[13]. ويصل معدل بطالة النساء في الأردن إلى 1.5 أضعاف معدل بطالة الرجال (حوالي 25.4 في المائة للنساء و17.9 في المائة للرجال)[14].

ويرجع انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن إلى عوائق اجتماعية وتشريعية وهيكلية، منها الأعراف الاجتماعية، والنقص في فرص العمل، وفي الدعم اللازم لرعاية أطفال العاملات، وعدم إمكانية الوصول إلى

مشاركة القوى العاملة في الأردن

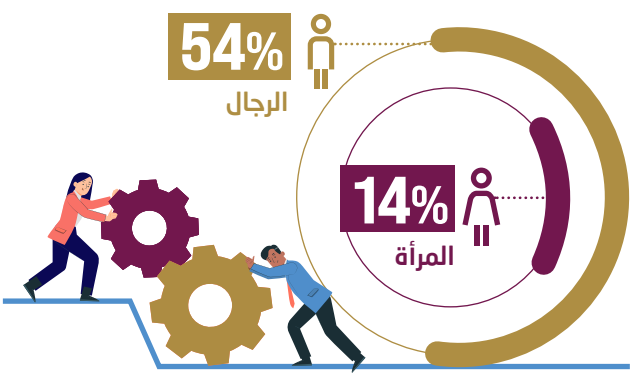

وسائل النقل، والقوانين التمييزية، والسياسات التي لا تراعي مقتضيات المساواة بين الجنسين. وإزاء هذا الواقع، تلجأ نساء كثيرات إلى القطاع غير النظامي، حيث النقص في المكتسبات وشروط الاستقرار[15]. وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل هو عنصر في غاية الأهمية بهدف تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ مستدام في الأردن والمنطقة العربية.

إطلاق الإمكانات الاقتصادية

تختزن الشركات التي تملكها نساء إمكانات كبيرة للنهوض بالاقتصاد في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أنَّ 50 في المائة من الإمكانات الإنتاجية التي تملكها المرأة غير مستغلة استغلالاً كافياً، مقارنةً بنسبة 22 في المائة من الإمكانات الإنتاجية غير المستغلّة للرجال. وحسب مؤسسة التمويل الدولية، تملك النساء واحدة من كل ثلاث شركات مسجّلة رسمياً[16]. ولكنّ معهد ماكينزي العالمي يوضح أنَّ لدى النساء فرصاً تساوي 77 في المائة فقط من الفرص المتاحة للرجال لفتح الحسابات المصرفية والحصول على الائتمانات والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول[17].

ولا تزال المنطقة العربية تشهد معدلات متدنِّية في ريادة الأعمال بين النساء مقارنةً بسائر أنحاء العالم، حيث

التقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية عن الإمكانات الإنتاجية الغير المستغلة التي تملكها المرأة مقارنةً مع للرجال

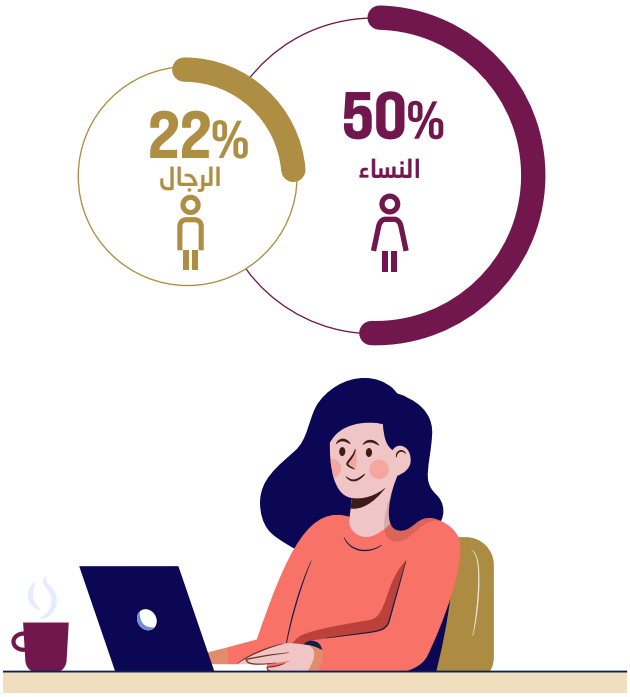

أن 24.8 في المائة فقط من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تملكها نساءٌ مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 35.9 في المائة. ومن التحديات التي تواجه ريادة الأعمال النقص المستمر في البنية التحتية (بما فيها الكهرباء والاتصالات)، وعدم ملاءمة الأنظمة المالية وفرص الحصول على خدمات البنية التحتية، ونقص المهارات في القوى العاملة. وعلى الرغم من أن بعض هذه العوامل تطال الرجال والنساء من روّاد الأعمال، فهي تؤثر بشكل أكبر على النساء[18].

وكذلك لوحظت اختلافات ما بين الرجال والنساء في أنواع المشاريع التي ينشؤونها ويديرونها في المنطقة العربية. ويُرجَّح أن الأعمال التجارية التي تديرها نساء تتركّز في الأنشطة الموجَّهة نحو المستهلك، مثل الصحة والتجميل (بدلاً من الخدمات التجارية مثل المحاسبة) وأنشطة الإنتاج ذات التكنولوجيا المنخفضة، من دون عناصر قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو على العلوم.

وأسباب هذا الواقع متعددة، منها مثلاً الأعراف الاجتماعية المتعلقة بملكية العقارات والتي تميّز على أساس نوع الجنس، وعدم كفاية فرص الحصول على التمويل والوصول إلى شبكات الأعمال والمعلومات، وضعف تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار، وتأثير السياسات والقوانين التي لا تراعي نوع الجنس. وتعوق هذه العوامل مجتمعة حصول المرأة على الموارد المالية والأراضي وغيرها من الأصول، فَتَجِدُّ من إمكانية النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[19]. ومن شأن سد الفجوة بين الجنسين أن يساعد في تحقيق وثبة اقتصادية بنسبة 60 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[20].

والاستثمار في الأعمال التجارية التي تقودها النساء يمكن أن يفيد الاقتصاد في الأردن. ويبدأ تمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة المدرَّة للدخل بالحصول على التمويل للشروع في أعمالها التجارية الخاصة. وتظهر الأدلة الواردة من البنك المركزي الأردني في عام 2015 أنَّ فرص حصول الرجال على الائتمان تتخطى الفرص التي تحظى بها النساء بأربعة مرات، بالرغم من أنَّ ودائع النساء تشكّل 33 في المائة من إجمالي الودائع[21]. ومتوسط قيمة قروض الرجال أعلى بنسبة 18 في المائة من متوسط قيمة قروض النساء[22]. وحصول المرأة على التمويل النظامي من خلال المصارف التجارية منخفض جداً مقارنة بما يحصل عليه الرجل.

ويتزايد الاعتراف بريادة الأعمال كوسيلة مهمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة[23]. ويُعَدُّ الافتقار إلى فرص الحصول على التمويل أحد العوائق الرئيسية التي تواجهها

رائدات الأعمال في المجتمعات المهمّشة في جميع أنحاء العالم[24]. وتقلّ فرص حصول رائدات الأعمال على الأراضي ورؤوس الأموال والموارد الإنتاجية الأخرى من خلال القنوات النظامية. وتخلص ورقة العمل هذه إلى أنّ الحصول على العقارات يمكن أن يعزّز الأمن المالي للمرأة ويمنحها الضمانات اللازمة للشروع في الأعمال التجارية[25].

النتائج الرئيسية

على الرغم من الظروف المتغيّرة التي رافقت جائحة كوفيد-19، وتأثير ملكية العقارات على الوصول إلى التمويل النظامي، وفوائد دعم ريادة الأعمال للنساء في الأردن على مستويات عديدة، تظهر نتائج المسح استمرار عدم المساواة بين الجنسين في منح القروض.

عدم المساواة بين الجنسين في منح القروض: قبل جائحة كوفيد-19 وفي أثنائها

تشير بيانات المسوح إلى فارق كبير في عدد القروض الممنوحة للرجال والنساء (الشكل 1). ففي الفترة 2010-2020، حظيت الشركات الصغيرة والمتوسطة بمجموع 8,258 قرضاً، 8 في المائة منها فقط للشركات التي تقودها نساء. وقد يؤدي عدم المساواة بين الجنسين في منح القروض إلى خسائر في فرص العمل، لا سيما بين النساء اللواتي يملكن أعمالاً تجارية ولا يحصلن على أشكال أخرى من الدعم المالي.

وارتفع عدد القروض الممنوحة في الفترة 2015-2020، إذ منحت المصارف 6,471 قرضاً، مقابل 1,787 قرضاً في الفترة 2010-2014. ومع ذلك، لا تزال نسبة النساء اللواتي حصلن على قروض منخفضة للغاية، ولم تستفد النساء سوى بنسبة 9 في المائة من القروض في الفترة 2010-2014، و8 في المائة من القروض في الفترة 2015-2020 (الشكل 2). ولهذا التباين آثار على الاقتصاد. فمن دون ضخّ رأس المال، لن تتمكّن الشركات التي تملكها نساء من التوسُّع، وقد يتراجع نموّها وتبقى الإمكانات الاقتصادية من دون استغلال.

كذلك يظهر اختلاف كبير في متوسط حجم القروض الممنوحة للرجال والنساء. ففي الفترة 2015-2020، بلغ متوسط حجم القروض التي مُنِحت للرجال مجموعاً قدره 162,138 دينار أردني، أي 228,614 دولار، مقابل 90,008 دينار أي 126,911 دولار للنساء. وهذا يعني أنّ قيمة القروض الممنوحة للرجال هي تقريباً ضعف القيمة الممنوحة للنساء. أمّا متوسط مدة سداد القرض في تلك الفترة فكان نفسه تقريباً للرجال والنساء، مع 2.8 سنة للرجال و2.9 سنة للنساء.

وتشير التقديرات في المنطقة العربية إلى أنّ جائحة كوفيد-19 سوف تؤثر بشكل حاد على قطاعات اقتصادية عديدة، وعلى النساء بشكل خاص[26]. فقد أظهرت بيانات المسح أنّ المصارف منحت عدداً كبيراً من القروض خلال جائحة كوفيد-19 (1,390 قرضاً)، 7 في المائة منها فقط (103) للنساء (الشكل 3). ويُرجَّح أن يؤدّي عدم المساواة بين الجنسين في منح القروض إلى تفاقم الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19 على الشركات التي تقودها نساء. وفي غياب أيِّ استجابة مناسبة من الجهات المنوطة بالسياسات، يُرجَّح أن يؤدي هذا الواقع إلى فقدان العمل وانتكاسة في المكاسب المحقّقة سابقاً في تمكين المرأة اقتصادياً[27].

الشكل 1. مجموع القروض

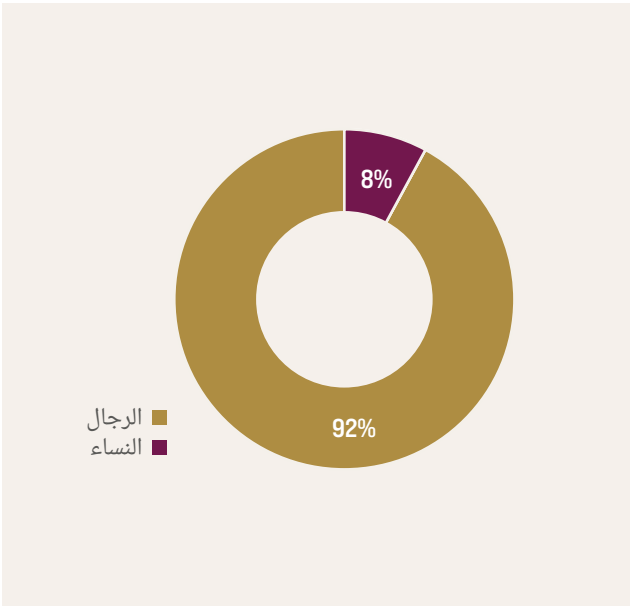

ملكية العقارات والإقراض

الشكل 2. عدد القروض

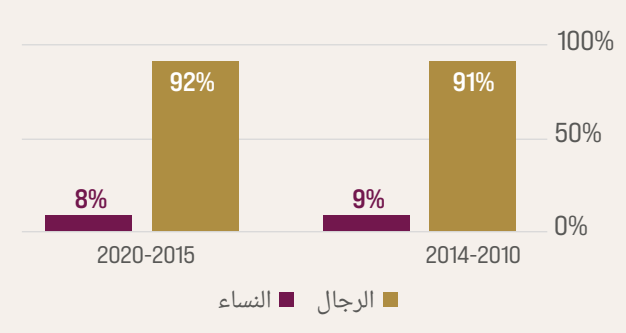

الشكل 3. منح القروض خلال جائحة كوفيد-19 (2020)

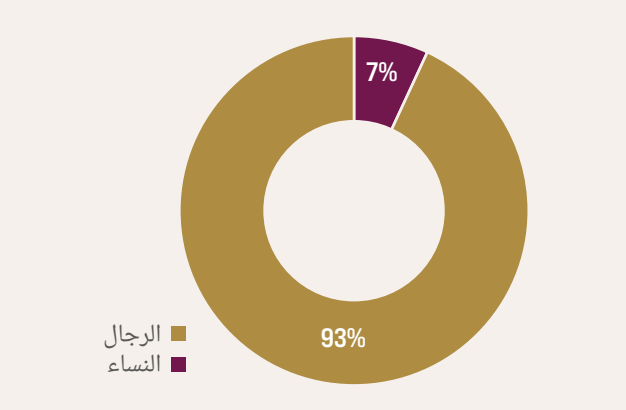

تتأثر قدرة المرأة على الحصول على التمويل النظامي بالتفاوتات بين الجنسين من حيث ملكية الأراضي، وهذا يعني أنَّ النساء لا يحصلن في غالب الأحيان على الضمانات اللازمة من أجل الحصول على القروض التجارية. فالبيانات تُظهر أنّ غالبيّة المقترضين استخدموا الضمانات وكانوا مالكي عقارات.

فقد استخدم 59 في المائة من الرجال (4,511) الذين حصلوا على قروض ضمانات مقابل قروضهم، وكان 73 في المائة منهم (3,294) من أصحاب العقارات. ومن بين النساء اللواتي حصلن على قروض، استخدمت 50 في المائة ضمانات (329)، وكانت 91 في المائة منهن (301) يملكن عقارات. وهذا يدلّ على العلاقة بين ملكية العقارات وفرص الحصول على تمويل نظامي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي بيئة تكون فيها ملكية المرأة للعقارات أدنى من ملكية الرجل، يُرجَّح أن ينتج عن هذا التفاوت نقصٌ في القدرة على تقديم ضمانات للحصول على قروض. وعندما لا تتمكن النساء من الحصول على العقارات أو الأراضي، تقلُّ فرصهن في ريادة الأعمال.

التمويل النظامي

	عدد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة	المقترضون الذين استخدموا الضمانات	المقترضون من أصحاب الأراضي والعقارات
الرجال (2014-2010)	1,629	490	1,533
النساء (2014-2010)	158	46	67
الرجال (2020-2015)	5,976	4,021	1,751
النساء (2020-2015)	495	283	234
الرجال (2020-2010)	7,605	4,511	3,284
النساء (2020-2010)	653	329	301

رؤى حول الخصائص التي تتمّيز بها رائدات الأعمال

تميل الشركات التي تملكها نساء إلى أن تكون مدفوعةً في حالات كثيرة بالحاجة إلى العمل أكثر منها بالفرص، حتى في الاقتصادات المتقدمة القائمة على الابتكار[28]. فقد تقوم النساء بسدِّ فجوة في التصنيع لم تستغلها الشركات التي يملكها الرجال حتى الآن. فالأعمال التجارية التي تملكها النساء أصغر من حيث عدد الموظفين ومعدّل حجم الأعمال التجارية (الشكلان 4 و5)، وتوفير التمويل للشركات التي تملكها نساء قد يمكِّن الشركات الجديدة المبتكرة من تحقيق النمو.

وتظهر نتائج بيانات المسح أنّ الشركات التي تملكها نساء أصغر من حيث الحجم والأقدمية ومعدل حجم الأعمال التجارية، وربما تسدّ حاجة غير مُلبَّاة. وقد بلغ متوسط فترة الأعمال التجارية في الشركات التي يملكها رجال 11 عاماً، مقارنة بمتوسط 7 أعوام في الشركات التي تملكها نساء.

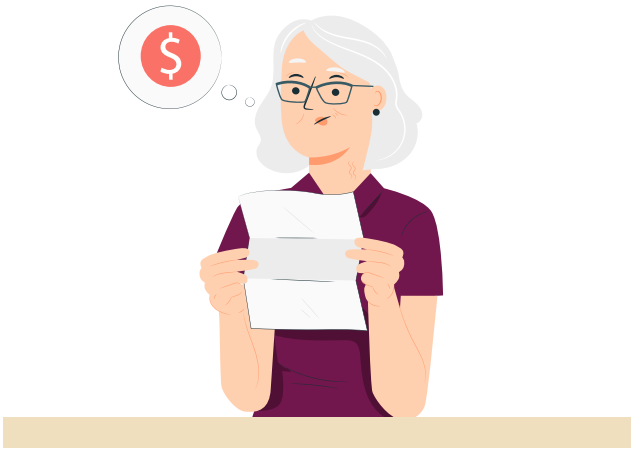

وبلغ متوسط حجم الأعمال التجارية في الشركات التي يملكها رجال 1,169,763 دينار أردني (حوالي 1,333,530 دولار) مقارنة بمتوسط حجم قدره 98,029 دينار أردني (أي حوالي 138,221 دولار) في الشركات التي تملكها نساء. وفي غالبية الحالات، تختلف القطاعات التي تنخرط فيها النساء عن تلك التي ينخرط فيها الرجال (الشكلان 6 و7). والنساء اللواتي يحصلن على قرض يكنَّ عادة أصغر سنّاً من الرجال، إذ بلغ متوسط العمر 44.5 سنة للرجال مقابل 37.5 سنة للنساء.

الشكل 4. الشركات التي يملكها رجال حسب عدد الموظفين

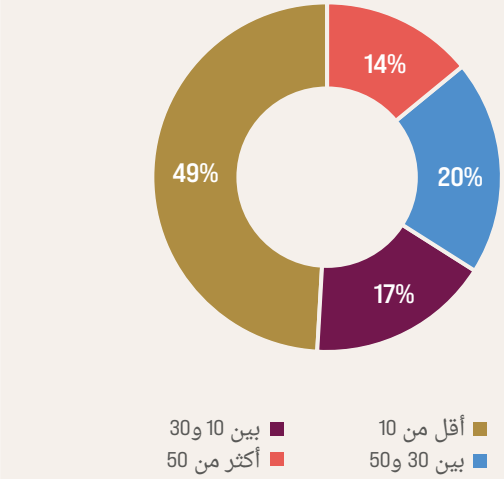

الشكل 5. الشركات التي تملكها نساء حسب عدد الموظفين

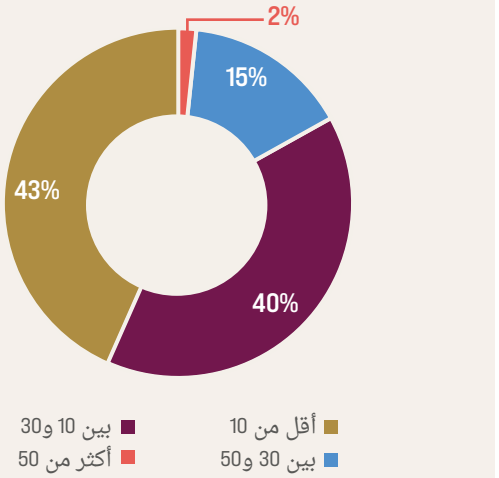

الشكل 6. الشركات التي يملكها رجال حسب القطاع

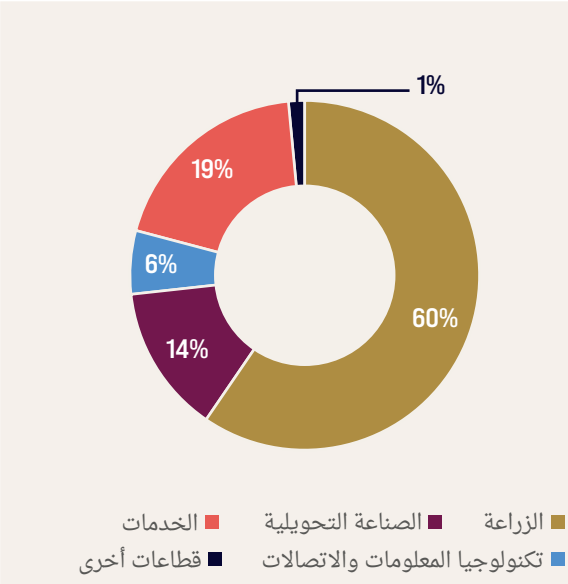

الشكل 7. الشركات التي تملكها نساء حسب القطاع

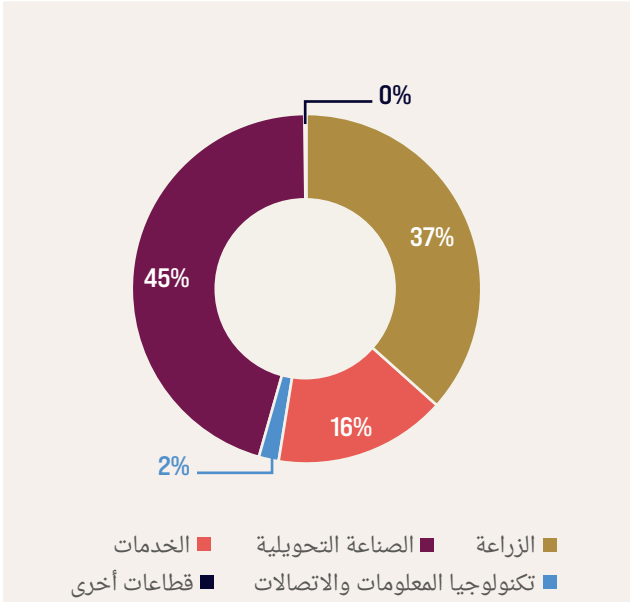

خاتمة وتوصيات

سوف يتطلّب دفع إمكانات المرأة اقتصادياً تذليل عقبات عديدة ومتداخلة تواجهها المرأة. فقد بيَّنت ورقة العمل هذه أنَّ أنماط وأشكال الإقراض لأغراض الشركات الصغيرة والمتوسطة تظهر تباينات شاسعة قائمة على أساس نوع الجنس وملكيّة العقارات لدى مقدّمي طلبات الحصول على القروض. وتشكِّل البيانات التي جُمعت من مصارف عديدة في الأردن نقطة انطلاق بغية إجراء تحقيق مستفيض في الممارسات المباشرة وغير المباشرة التي قد تساهم أيضاً في سدّ الفجوات بين الجنسين التي أظهرتها هذه الورقة.

وبهدف تعزيز حصول المرأة على التمويل النظامي وملكية العقارات وريادة الأعمال، يمكن أن تنظر الحكومة، ومعها القطاع المصرفي وأصحاب المصلحة المشاركين في تقديم الدعم المالي، في التوصيات التالية:

مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات المصرفية الداخلية وما تملكه من مهارات في تقييم مدى استجابة هذه السياسات والإجراءات لاحتياجات الجنسين.

إصلاح السياسات المصرفية النافذة في منح القروض؛ واستناداً إلى نتائج التقييم، إدراج منظور المساواة بين الجنسين في الأنظمة المصرفية بهدف تذليل التحديات التي تواجهها المرأة (مثل الصعوبات في استخدام العقارات كضمانات) وتلبية احتياجات المرأة.

تعميم المبادئ المؤسسية في مفهوم منح القروض للمرأة من خلال اتخاذ الإجرءات التالية: تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تحديد ومعالجة التحديات التي يواجهها الرجال والنساء في الحصول على القروض، من خلال التقييمات، أو الإرشاد، أو إنشاء الشبكات، أو التدريب، أو غيرها من التدابير؛ وإشراك الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، ومنظمات حقوق المرأة، والنقابات العمالية والمهنية في وضع الاستراتيجيات التي تيسِّر حصول رائدات الأعمال على التمويل.

توفير بيئة داعمة لريادة الأعمال للنساء، تشمل تأييدهنّ، ووضع السياسات الملائمة، وإجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة، وتقديم المساعدة التقنية، وإعداد البرمجيات ذات الصلة.

الاعتراف بريادة الأعمال التي تقودها النساء وتشجيعهنّ على الاستثمار لما في ذلك من مساهمةٍ في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمكين إنشاء الشركات وتوسيعها، وخاصة في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال.

إجراء المزيد من البحوث لتحديد الحواجز التي تحول دون إنفاذ حقوق الملكية للمرأة والآثار المحتملة التي تمنع النهوض بريادة المرأة للأعمال.

الحواشي

1 العضوية في الجمعية إلزامية لجميع المصارف العاملة في الأردن، وهي تضم 23 مصرفاً عضواً. جمعية البنوك في الأردن (2022). https://www.abj.org.jo/Default/Ar (في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

2 Villa, M. (2017). Women own less than 20% of the world's land. It's time to give them equal property rights. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2017/01/women-own-less-than-20-of-the-worlds-land-its-time-to-give-them-equal-property-rights/.

3 UN-Habitat (2021). Empower and Improve the Life of Women by Protecting their Land, Housing and Property Rights in the Arab Region. https://arabstates.gltn.net/download/empower-and-improve-the-life-of-women-by-protecting-their-land-housing-and-property-rights-in-the-arab-region-key-messages/.

4 Morfín, O., Connelly, C. and Moneer, Z. (2022). Let justice be done: Respect for female land rights in the Middle East and North Africa. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/let-justice-be-done-respect-female-land-rights-middle-east-and-north-africa.

5 Villa, M. (2017). Women own less than 20% of the world's land. It's time to give them equal property rights. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2017/01/women-own-less-than-20-of-the-worlds-land-its-time-to-give-them-equal-property-rights/.

6 Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2020). Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia. https://www.oecd-ilibrary.org/sites/f1d9fe68-en/index.html?itemId=/content/component/f1d9fe68-en.

7 Ababsa, M. (2017). The Exclusion of Women from Property in Jordan. Hawwa, 15(1-2), pp. 107-128. https://doi.org/10.1163/15692086-12341317.

8 Jordan Department of Statistics (2019). Jordan Population and Family and Health Survey 2017-18. https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR346/FR346.pdf.

9 Ababsa, M. (2021). The exclusion of women from inheritance in Jordan. Social pressure, lack of land registration and subdivision, live donations. https://arabstates.gltn.net/wp-content/uploads/2021/02/TechnicalSession6_Exclusion-of-Women_Ababsa_IFPRO-paper.pdf.

10 Villa, M. (2017). Women own less than 20% of the world's land. It's time to give them equal property rights. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2017/01/women-own-less-than-20-of-the-worlds-land-its-time-to-give-them-equal-property-rights/.

11 United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2020). Facilitating female employment in Jordan. https://unevoc.unesco.org/yem/Female+unemployment+in+Jordan+YEM+Blog&context=.

12 International Labou Organization (ILO) (2021). Women managers in Jordan: ILO cautions against taking data out of context. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_774849/lang--en/index.htm.

13 المرجع نفسه.

14 ILO (n.d.). ILOSTAT explorer. ILO data explorer. https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer3/?lang=en&segment=indicator&id=UNE_DEAP_SEX_AGE_RT_A (في 13 كانون الأول/ديسمبر 2022).

15 UN Women (2021). Women's Informal Employment in Jordan: Challenges Facing Home-Based Businesses During COVID-19. https://jordan.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Jordan/Attachments/publications/2021/JONAP_Womens%20Informal%20Employment%20in%20Jordan/Womens%20Informal%20Employment%20in%20Jordan%20-%20Challenges%20Facing%20Home-Based%20Businesses%20During%20COVID-19.pdf.

16 International Disaster Reduction Conference (IDRC) (2017). How to grow women-owned businesses. https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/56366/IDL-56366.pdf (في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

17 Woetzel, J. and others (2015). How advancing women's equality can add $12 trillion to global growth. McKinsey & Company. https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/how-advancing-womens-equality-can-add-12-trillion-to-global-growth.

18 الإسكوا (2020). المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.26.

19 United Nations Children's Fund (UNICEF) (2021). Addressing Gender Barriers to Entrepreneurship and Leadership Among Girls and Young Women in South-East Asia. https://www.unicef.org/eap/media/8036/file/Gender%20barriers%20report.pdf.

20 Woetzel, J. and others (2015). How advancing women's equality can add $12 trillion to global growth. McKinsey & Company. https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/how-advancing-womens-equality-can-add-12-trillion-to-global-growth.

21 Sweidan, M. (2016). A Gender Perspective on Measuring Asset Ownership for Sustainable Development in Jordan. https://unstats.un.org/unsd/gender/finland_oct2016/documents/jordan_paper.pdf.

22 المرجع نفسه.

23 الإسكوا (2020). المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.26.

24 World Economic Forum (2019). To improve women's access to finance, stop asking them for collateral. https://www.weforum.org/agenda/2019/06/women-finance-least-developed-countries-collateral/.

25 Council on Foreign Relations (2018). Legal Barriers. https://www.cfr.org/legal-barriers/barriers/ (في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

26 الإسكوا (2020). آثار جائحة كوفيد على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. https://www.unescwa.org/ar/publications/آثار-جائحة-كوفيد-على-المساواة-بين-الجنسين-في-المنطقة-العربية (في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

27 المرجع نفسه.

28 IDRC (2017). How to grow women-owned businesses. https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/56366/IDL-56366.pdf (في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

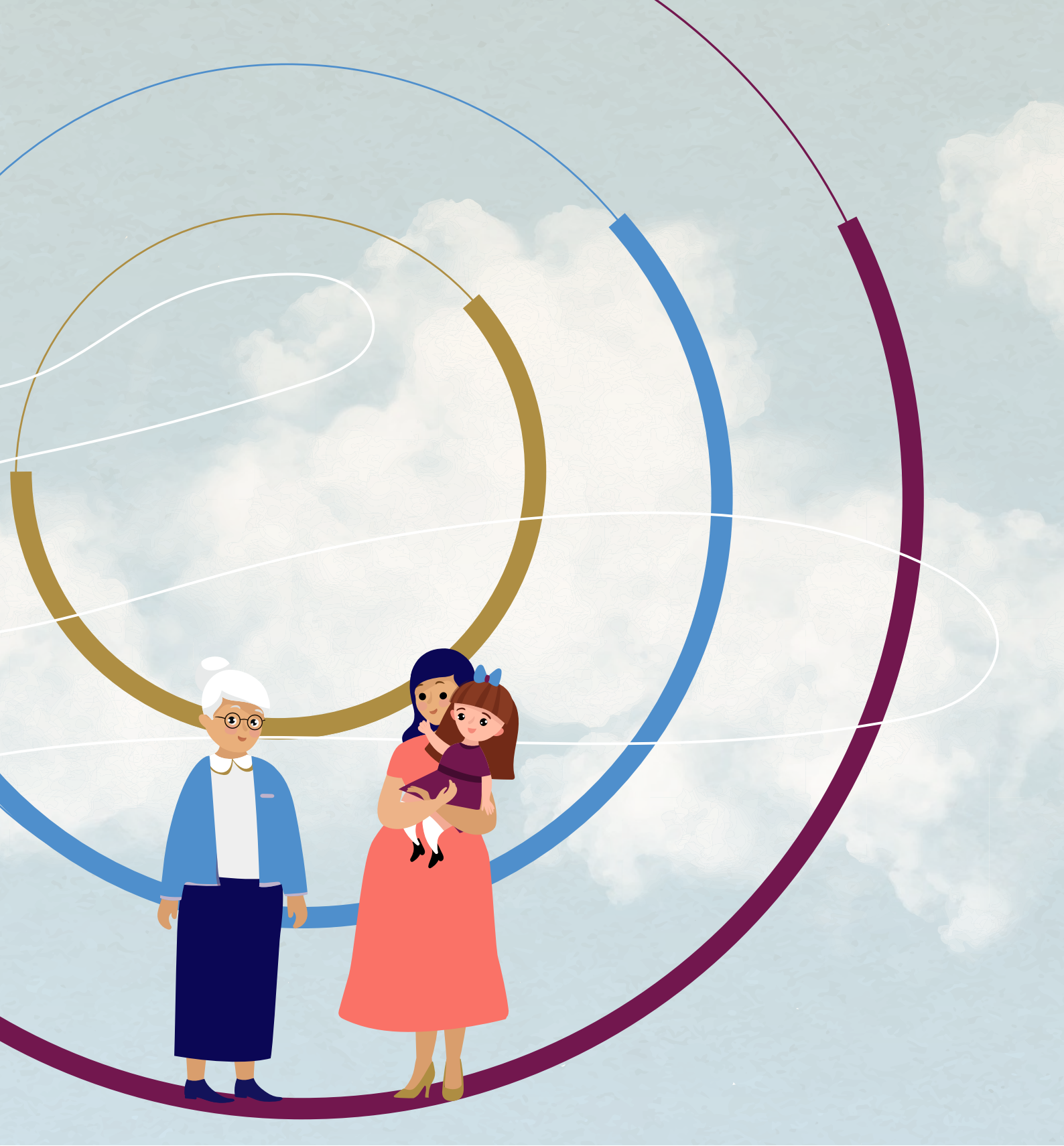

23-00043